

Distr.: General
9 February 2004
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية المستدامة

الدورة الثانية عشرة

١٤-٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

المجموعة المواضيعية لدورة التنفيذ ٢٠٠٤-٢٠٠٥

منتديات التنفيذ الإقليمية المعنية بالتنمية المستدامة

جنيف، ١٥-١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤

ملخص أعده الرئيس**

أولا - لمحة عامة

١ - إعدادا للدورة الثانية عشرة للجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، اجتمع أعضاء اللجنة الاقتصادية لأوروبا في جنيف لتقييم التقدم الذي أحرزته المنطقة في تنفيذ التزامات التنمية المستدامة، مع التركيز بصفة خاصة على قضايا المستوطنات البشرية، والمياه، والصرف الصحي. كما نظر المنتدى في الروابط المشتركة بين هذه المواضيع الثلاثة، والمسائل الشاملة المتصلة بها، وفي دور منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا في السياق العالمي.

٢ - وتتسم منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا بالتباين الشديد. ومع ذلك، فهي تضم أربعة من أقوى خمسة اقتصادات في العالم، وهو ما يجعلها أقدر من المناطق الأخرى على التصدي لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية والالتزامات المعلنة في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. غير أن المرء يجد في هذه المنطقة أيضا نفس المعوقات والتحديات المبلغ عنها في المناطق الأخرى.

* E/CN.17/2004/1.

** صدر تقرير الاجتماع باعتباره وثيقة من وثائق اللجنة الاقتصادية لأوروبا (ECE/AC.25/2004/2).



٣ - ففي المنطقة، هناك ١٢٠ مليون مواطن لا تتوفر لهم فرص الحصول على مياه الشرب المأمونة ووسائل الصرف الصحي اللائقة. كما أن ٣١ في المائة من السكان الأوروبيين يعيشون في مناطق تشتد فيها الضغوط على المياه، في حين يتسبب الإفراط في استغلال الموارد في حدوث مشكلات بيئية خطيرة. كما أن تعطل عمل مرافق البنية الأساسية ونقص الاستثمارات يعنيان إهدار قدر كبير من المياه نتيجة للتسرب. ففي وسط أوروبا وشرقها، على سبيل المثال، يُهدر قرابة نصف المياه التي تُضخ من محطات التنقية. وفي بعض البلدان، أصبحت نسبة من يمكنهم الحصول على المياه الصالحة للشرب أقل مما كانت عليه منذ عشر سنوات؛ كما أن التلوث الناجم عن التسرب من البنية الأساسية للصرف الصحي يسهم في تفشي الأمراض؛ ومثلما هو الحال في كثير من المناطق، ثمة نقص في القدرات اللازمة للتصدي لهذه المعوقات.

٤ - واستمعت منتديات التنفيذ إلى بعض التقييمات الحادة والصريحة للمعوقات والتحديات، فضلاً عن بيانات عن الخطوات التي اتخذت للتصدي لها.

٥ - غير أن هدف المنتدى لا يقتصر على مجرد الرصد والتقييم الصريحين، وإن كان ذلك لا بد وأن يشكل الخطوة الأولى. فالغرض هو التشجيع على تنفيذ التغييرات اللازمة لبلوغ الأهداف التي تم تحديدها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، وذلك من خلال تقاسم الخبرات حول النجاحات التي حققناها، وبالذات عن الأخطاء التي وقعنا فيها.

٦ - ويكشف تقييم منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا أنها لم تضع أقدامها بعد على الطريق الصحيح لبلوغ تلك الأهداف، ولكنه يبين أيضاً أن بمقدورها السير على ذلك الطريق السليم. فعلى المستوى العالمي، يجب أن تنمو فرص الحصول على المياه النظيفة بمعدل يبلغ ٣٠٠ ٠٠٠ شخص كل يوم للوفاء بالهدف المحدد لعام ٢٠١٥. وقد أمكن تحقيق ذلك في الثمانينات، وإن لم يكن بصورة مستدامة، وهو ما جعل المعدل يعود إلى الانخفاض في التسعينات. ورغم أن التنفيذ ينطوي على عدد من التحديات، إلا أنه يظل ممكناً - ويمكن لمنطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا أن تساعد، وهي تساعد بالفعل، في بلوغ تلك الأهداف داخل المنطقة وعلى الصعيد العالمي على حد سواء.

٧ - وقد أعد هذا الملخص بالتشاور مع نواب الرئيس، وبلاستفادة من الطائفة الواسعة من المداخلات التي أسهم بها العديد من أعضاء اللجنة الاقتصادية لأوروبا وأصحاب المصلحة في اللجنة الاقتصادية لأوروبا:

- مداخلات من المشاركين أثناء انعقاد المنتدى نفسه
- بيانات خطية من الدول الأعضاء

- عروض عن كل موضوع من أعضاء الأفرقة المشاركة في المنتدى
 - ورقات مقدمة من أمانة اللجنة الاقتصادية لأوروبا عن كل موضوع.
- ٨ - ويوجز الملخص هذه المدخلات، ويحدد التقدم المحرز حتى الآن، وكذلك المعوقات والتحديات القائمة، فضلاً عن نماذج الممارسات الجيدة التي استفادت منها الدول الأعضاء في التصدي لتلك المعوقات والتحديات.

ثانياً - النقاط الرئيسية

ألف - المستوطنات البشرية

- ٩ - أعادت خطة تنفيذ جوهانسبرغ تأكيد الموعد الذي حددته الأهداف الإنمائية للألفية لتحقيق تحسن كبير في حياة ما لا يقل عن ١٠٠ مليون نسمة من سكان الأحياء الفقيرة بحلول عام ٢٠٢٠. وعند تقييم التقدم المحرز في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، انصب التركيز بصورة رئيسية على التنمية الحضرية المستدامة، وهو ما يشمل تهيئة الأوضاع السليمة لكي تظل الفئات الميسورة الحال تعيش بصورة أكثر استدامة، مع التصدي لمشكلات الأحياء الفقيرة في الوقت نفسه.

تقييم النجاح

- ١٠ - يعيش ٧٥ في المائة من سكان منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا في المناطق الحضرية. وقد نجحت البلدان والبلديات، بدرجات متفاوتة، في معالجة أهداف الاستدامة في مجال المستوطنات البشرية من خلال التخطيط وبناء الشراكات للوصول إلى الهدف المتمثل في وجود مدن منتجة مفتوحة أمام الجميع على الصعيد الاجتماعي وتتميز بسلامة أوضاعها البيئية.
- ١١ - وقد ترك نموذج المدينة المتكاملة أثره على التخطيط المتكامل للجوانب الحضرية والنقل واستخدام الأرض في مدن مثل كوبنهاغن، وشتوتغارت، وسياتل.
- ١٢ - وقد فرضت سرعة التحول الحضري ضغوطاً شديدة على البنية الأساسية الموجودة للنقل والخدمات البلدية، ولا سيما في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة الانتقال، والتي لا يتوفر لها إلا أقل القليل من الأموال اللازمة لصيانتها أو تحسينها.
- ١٣ - وقد نفذ الكثير من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة الانتقال برامج واسعة النطاق لخصخصة الأراضي، بدرجات متفاوتة من النجاح، وهو ما كان يرجع في جانب منه إلى عدم كفاية القدرات المؤسسية. وتواكب ذلك مع فقدان الأراضي الزراعية في المناطق المحيطة

بالمدن، ونمو المستوطنات غير القانونية التي لا تتوفر لها سوى فرص محدودة للحصول على الخدمات العامة، وعلى الأخص الخدمات التعليمية والصحية.

١٤ - وفي كثير من الحالات، أدت لا مركزية الخدمات في تلك البلدان إلى إلقاء مسؤوليات جديدة على عاتق البلديات في توفير الخدمات العامة الأساسية، وعلى الأخص المياه، والصرف الصحي، ومعالجة النفايات، والنقل، دون أن تتوفر لها الموارد اللازمة للاضطلاع بها.

١٥ - وفي منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، يُصنف ١٠٠ مليون شخص باعتبارهم فقراء، منهم ٣٩ مليون نسمة يعيشون تحت خط الفقر المعمول به في أمريكا الشمالية. وفيما يتعلق بدخل الفرد، تبلغ نسبة الفارق بين أفقر الفقراء وأغنى الأغنياء ١ إلى ٤٥. وفي العام الماضي، سُجل ثلاثة ملايين شخص باعتبارهم بلا مأوى في كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، وثمة ٥٦ مليوناً من مواطني الاتحاد الأوروبي مسجلون باعتبارهم مهددين بالوقوع في براثن الفقر.

١٦ - أما البلدان التي تملك اقتصادات سوق تقليدية في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، فقد شهدت معدلات قوية للنمو، وحققت تقدماً كبيراً في خططها للإصلاح الهيكلي على مدار العقد المنصرم.

١٧ - وقد توقف كثير من البلدان عن توفير الإسكان الاجتماعي الجديد. وتشير الدلائل إلى أن الحكومات قد أخفقت في إدماج إصلاحات الإسكان الاجتماعي في العملية الأوسع نطاقاً لإعادة تشكيل هياكل الرعاية الاجتماعية. كما أن ترميم المساكن يُعد مسألة ملحة، حيث يسود إهمال واسع في صيانة المساكن الخاصة والعامة القديمة، ولا سيما في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة الانتقال.

١٨ - وفي حين أن معظم البلدان ملتزمة بالحد من النفايات إلى أدنى درجة وإدارتها على نحو فعال وإعطاء الأولوية لتدوير النفايات، فإن حجم توليد النفايات يعد مشكلة كبرى في معظم المستوطنات البشرية، لا سيما وأن مواقع مدافن القمامة تحتل نصيباً غير متناسب من الأرض، في حين أن المعالجة بالحرق/المعالجة المشتركة بالحرارة والكهرباء ومعالجة مياه الصرف، التي يمكن أن تحسن الأوضاع بدرجة كبيرة، تتطلب استثمارات كبيرة.

١٩ - وقد تراجعت معدلات تلوث الهواء بسبب النقل في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، وإن كانت لا تزال تمثل مشكلة خطيرة. فقد ازداد الازدحام، وبخاصة في المناطق الحضرية الكبيرة، مما أدى إلى زيادة التلوث أثناء ساعات ذروة اختناقات المرور. وفي البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة الانتقال، تزايدت معدلات التلوث من المصادر المتنقلة بصورة غير متناسبة.

٢٠ - ولا يزال العالم لم يضع أقدامه بعد على الطريق السليم لبلوغ الهدف المتعلق بسكان الأحياء الفقيرة، حيث أوضح التقرير العالمي عن المستوطنات البشرية لعام ٢٠٠٣، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، أن من المتوقع بالفعل أن يرتفع عدد سكان الأحياء الفقيرة على مستوى العالم ما لم تُتخذ إجراءات جادة في هذا الصدد.

المعوقات والتحديات

٢١ - يمكن أن ينتج الاستبعاد الاجتماعي والحرمان الاقتصادي عن: إصلاحات الإسكان الاجتماعي التي لا يتم إدماجها بصورة سليمة في العملية الأوسع لإعادة تشكيل هياكل الرعاية الاجتماعية الحكومية؛ واتساع الفجوة بين الدخول والأسعار، ولا سيما في المناطق ذات النمو المرتفع حيث لا يتسنى الحصول على الإسكان المكلف القائم على أساس أسعار السوق؛ والإعانات الموجهة بصورة سيئة التي لا تصل إلى الفقراء.

٢٢ - كما أن ازدياد معدلات الفقر في بلدان شرق أوروبا والقوقاز ووسط آسيا قد حال دون إمكان إجراء تعديلات في هياكل الأسعار مما يمكن أن يساعد في تحقيق استعادة التكلفة والحصول على الإيرادات التي تشتد إليها الحاجة لتغطية تكاليف الخدمات العامة.

٢٣ - وأصبح توفير البنية الأساسية والخدمات للسكان الآخذين في التقدم في العمر يمثل تحدياً متزايداً في البلدان المتقدمة النمو.

٢٤ - كما أن تدهور نوعية البيئة المحلية - مثل "القلب العشوائي للنفايات"، والتخلص من النفايات بصورة غير مآذون بها، وتلويث الجدران، وضعف فرص الوصول إلى المناطق الخضراء، وتلوث الهواء، والضوضاء - يمكن أن يصبح عاملاً حاسماً في تدهور أوضاع الأحياء السكنية.

٢٥ - كذلك، فإن الفقر، وازدياد أعداد اللاجئين، وتدفقات الهجرة، لأسباب بيئية واقتصادية على حد سواء، قد خلقت ضغوطاً على توفير الإسكان والخدمات الأساسية، فضلاً عن الاستبعاد الاجتماعي ونشوء المستوطنات غير القانونية.

٢٦ - كما تواجه المدن قيوداً مالية وتقنية لا يستهان بها. فالسلطات المحلية تعتمد بصورة كاملة على الحكومات الوطنية في الحصول على التمويل، وفي بعض البلدان تنشأ فجوة في التمويل بسبب سحب الحكومات للاستثمارات والإعانات. ويظل متعهدو البناء من القطاع الخاص يواجهون مصاعب مالية، ويعانون من ارتفاع معدلات التضخم وعدم كفاية القروض المتاحة.

٢٧ - وكثيرا ما يؤدي عدم كفاية إجراءات التخطيط، والافتقار إلى الشفافية، وضعف القدرات المؤسسية إلى إدخال تغييرات غير مخطط لها على الخطط الأقدم استجابة لضغوط العمران. كما أن نقص القدرة المؤسسية على تحديث الهياكل المشتركة في المباني السكنية تحد من صيانة وإدارة الموجود من وحدات الإسكان. كما يسهم الإفراط في وضع القواعد لسوق الإيجارات في نقص الوحدات السكنية التي يتيسر الوصول إليها. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤدي الطلب على الوحدات السكنية الجديدة إلى تنمية مناطق سهول الأمطار الطبيعية بطريقة غير موفقة.

٢٨ - ولا تزال إحدى العقبات الرئيسية، في المنطقة وعلى الصعيد العالمي على حد سواء، تتمثل في ضعف فرص الوصول إلى الأراضي والقروض، مما يسفر عن معوقات متعددة، ولا سيما بالنسبة للنساء. ويعاني فقراء المدن بصفة خاصة من الضعف إزاء الاستبعاد الاجتماعي؛ حيث أنهم يفتقرون إلى فرص الوصول إلى الخدمات وشبكات الأمان والتمثيل السياسي.

الممارسات الجيدة

٢٩ - يُعد التخطيط الحضري المتكامل أمرا أساسيا على كافة المستويات. والممارسات الجيدة تدمج ما يلي: التجدد الاقتصادي لخلق فرص العمالة؛ وإعادة تدوير المواقع المصابة بالتلوث؛ وتحسين البنية الأساسية الاجتماعية، بما في ذلك خدمات الإسكان المشترك، والتعليم، والصحة، والنقل العام المتكامل ومصادر الطاقة المستدامة، والمياه، والصرف الصحي، والنفايات. ويمكن أن يساعد ذلك على تحقيق أنماط أكثر استدامة للاستهلاك والإنتاج. ولا بد وأن يعالج التخطيط الحضري جوانب الارتباط بين المناطق الحضرية وشبه الحضرية والريفية.

٣٠ - ويمكن التصدي لكل من نقص الوقود والآثار على البيئة من خلال اتباع الطرق الحديثة في تصميم وبناء وصيانة المباني، بما في ذلك نظم تدفئة المدن وتحسين النوعية/الكفاءة الحرارية للمساكن الموجودة.

٣١ - والمشاورات العامة الحقيقية، وليست الرمزية، يكون لها مردودها في هذا الشأن؛ ويجب أن تتضمن منظورات جنسانية للبيئة الحضرية.

٣٢ - وكثيرا ما يكون القطاع الخاص في وضع أفضل يتيح له بناء وتنمية البنية الأساسية، في حين يجب أن تكون قدرة القطاع العام كبيرة بما يكفي لوضع وإدارة الأطر المؤسسية بصورة تكفل الكفاءة والمساءلة. ويمكن تحسين إدارة ما تم خصخصته من مشاريع الإسكان

المتعددة العائلات باستحداث وإنفاذ قوانين لتنظيم عمل رابطات ملاك المساكن. كما أن حسن إدارة الأراضي يُعد عنصراً محورياً في كفاءة القدرة على المنافسة لأسواق العقارات والإسكان.

٣٣ - وتنوع الموجود من المساكن، وتوفير الإسكان الميسور للفئات الضعيفة، وعدالة توفر فرص الوصول إلى الخدمات الأساسية، وتأمين حيازة الأرض، يمكن جميعها أن تساعد على التصدي لظاهرة الاستبعاد الاقتصادي والاجتماعي.

٣٤ - ويمكن تعبئة الأموال من خلال ضمان المخاطر التي قد يواجهها القطاع الخاص؛ وخلق أطر لتعبئة رأس المال المحلي، بما في ذلك توفير فرص وصول مشتري المنازل إلى القروض؛ وهيئة بيئة مؤسسية تمكينية لاجتذاب استثمارات القطاع الخاص المحلية والأجنبية. وتمويل التجديد الحضري يتطلب اعتمادات مستدامة في الأجل الطويل - ويكون التجديد أنجح ما يكون إذا ما كان واسعاً وشاملاً، وليس جزئياً.

٣٥ - وتؤدي النهج التنافسية واللامركزية، والمبادرات المحلية، والشراكات بين القطاعين العام والخاص إلى تيسير توفير الخدمات بصورة مستدامة.

باء - المياه والصرف الصحي

٣٦ - لا بد وأن ينصب تركيز الدورتان الثانية عشرة والثالثة عشرة للجنة التنمية المستدامة على التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف الإنمائي للألفية المتمثل في خفض نسبة الأشخاص الذين لا يستطيعون الحصول على المياه الصالحة للشرب إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، والهدف الوارد في خطة تنفيذ جوهانسبرغ والمتمثل في خفض نسبة الأشخاص الذين لا يستطيعون الوصول إلى مرافق الصرف الصحي الأساسية إلى النصف بحلول نفس التاريخ. ويتمثل الهدف الوسيط الرئيسي في إعداد خطط للإدارة المتكاملة للموارد المائية وخطط لضمان كفاءة استخدام المياه بحلول عام ٢٠٠٥.

تقييم التقدم المحرز

٣٧ - في حين تم إحراز تقدم كبير في إدارة الموارد المائية وكفاءة استخدام المياه في شتى أنحاء المنطقة، يُقدر أن هناك ١٢٠ مليون نسمة (شخص واحد من بين كل سبعة أشخاص) لا يستطيعون الحصول على المياه الصالحة للشرب ووسائل الصرف الصحي اللائقة. وقراءة ١٠ في المائة من المواطنين في بلدان الاتحاد الأوروبي يمكن أن يكونوا معرضين للملوثات الميكروبيولوجية وغيرها من الملوثات، بما فيها مبيدات الحشرات والمعادن الثقيلة، بما يتجاوز

الحدود القصوى لنسب التركيز المسموح بها. والوضع أسوأ من ذلك بكثير في بلدان شرق أوروبا والقوقاز ووسط آسيا وبلدان وسط أوروبا.

٣٨ - وقد حقق معظم البلدان تقدماً لا بأس به في تنفيذ أطر شاملة للإدارة المتكاملة للموارد المائية (موجب التوجيهات الإطارية للاتحاد الأوروبي بشأن المياه، على سبيل المثال)، وإن كان هناك الكثير الذي لا يزال يتعين إنجازه، ولا سيما في بلدان شرق أوروبا والقوقاز ووسط آسيا وبلدان وسط أوروبا.

٣٩ - ويعيش ٣١ في المائة من سكان أوروبا في بلدان تعاني من اشتداد الضغوط على المياه، وبخاصة في منطقة البحر المتوسط. وتنجم آثار بيئية خطيرة عن الإفراط في استغلال الموارد للحصول على مياه الشرب والري، وبخاصة في وسط آسيا. وفي وسط أوروبا وشرقها، يُهدر أثناء النقل ما يناهز نصف مياه الشرب التي تُضخ من محطات التنقية.

٤٠ - وتمثل الفيضانات مشكلة متزايدة، ولا سيما في بلدان البحر المتوسط، وكذلك في أجزاء من أوروبا الغربية ووسط أوروبا وأمريكا الشمالية.

٤١ - وفي حالة بلدان المنطقة الخمسة التي تحصل على ٧٥ في المائة من مياهها من بلدان أخرى في أعلى مجاري الأنهار، يُمثل الاستخدام المعقول والعادل للمياه العابرة للحدود الوطنية تحدياً كبيراً. وقد نجحت حكومات بلدان منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا في وضع إطار بيئي إقليمي فريد من نوعه لمعالجة المسائل البالغة الأهمية للتعاون عبر الحدود الوطنية، بما في ذلك في مجالات المياه، والحوادث الصناعية، وتقييم الأثر البيئي، والإعلام فيما يتعلق بصنع القرار، وفرص الوصول إلى العدالة.

٤٢ - وقد أدرجت معظم البلدان في تشريعاتها مبادئ تحميل مسؤولية التلوث للمتسببين فيه وللمستعملين ("الملوث يدفع" و"المستعمل يدفع")، غير أن الإصلاحات لم تكتمل بعد في بلدان شرق أوروبا والقوقاز ووسط آسيا وبلدان وسط أوروبا، ولا تُطبق القوانين بصورة فعالة على الدوام نتيجة لمحدودية القدرة التنظيمية.

٤٣ - وفي بلدان شرق أوروبا والقوقاز ووسط آسيا وبلدان وسط أوروبا، كثيراً ما يصيب التلوث الأنهار والبحيرات ومصادر المياه الجوفية والمياه الساحلية، ويتركز هذا التلوث في النقاط الساخنة المحلية على طول المجاري المائية في المدن، والمناطق الصناعية والزراعية، ومناطق التعدين. ويُعد التلوث النفطي مشكلة كبيرة في مناطق البحر الأسود، وبحر قزوين، والبحر المتوسط.

٤٤ - وقد تحسنت معالجة المياه المستهلكة من المصادر الصناعية والمنزلية بدرجة ملحوظة خلال العقود الماضية. غير أنه في بعض أجزاء شرق أوروبا ووسطها وجنوب شرقها وفي بلدان منطقة القوقاز ووسط آسيا، لا تزال نسبة المياه المستهلكة التي يجري معالجتها منخفضة، كما يتسبب قدم أنابيب الصرف في تلويث مياه الشرب.

٤٥ - وثمة قلق من الأمراض المتصلة بالماء، ولا سيما في بلدان شرق أوروبا والقوقاز ووسط آسيا وبلدان وسط أوروبا، وبوجه عام بين الفئات الضعيفة مثل الصغار والمسنين.

٤٦ - وترتفع معدلات النترات في الدول الأعضاء الأصلية في الاتحاد الأوروبي عنها في الدول الأعضاء المنتسبة إلى الاتحاد، وذلك نتيجة لتكثيف الإنتاج الزراعي بدرجة أكبر. وقد شرعت معظم بلدان أوروبا الغربية في وضع برامج بيئية - زراعية للحد إلى أدنى درجة من تلوث المياه الطبيعية من مختلف المصادر. بيد أنه يمكن تحقيق قدر أكبر من التقدم عن طريق تخفيض الإعانات المقدمة إلى الإنتاج الزراعي، وذلك شريطة النظر في ما يتصل بذلك من تكلفة اجتماعية.

٤٧ - وقد أولى الاتحاد الأوروبي وبلدان وسط آسيا اهتماما متزايدا بتكنولوجيات الإدارة اللازمة لحفظ المياه المستخدمة في الزراعة. وتم تعديل التشريعات في بعض بلدان شرق أوروبا والقوقاز ووسط آسيا وبلدان وسط أوروبا لاستحداث برامج للتشجيع على إنشاء تجمعات لمستعملي مياه الري وبناء قدراتها.

٤٨ - وبالمقارنة بالمناطق الأخرى، يبدو الكثير من بلدان اللجنة الاقتصادية لأوروبا أكثر تقدما في استحداث أدوات اقتصادية فيما يتصل بالمياه. كما تحسنت الاستخدامات الصناعية للمياه من خلال وضع قواعد تنظيمية ومن خلال النهج الطوعية، بما في ذلك مخططات الإدارة البيئية مثل السلسلة ١٤٠٠٠ التي وضعتها المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس.

٤٩ - وكثير من التشريعات الجديدة المستحدثة في المنطقة، مثلما في الولايات المتحدة وكندا، تتضمن نماذج "للممارسات الجيدة"، بالإضافة إلى مبادئ توجيهية للبلديات والأسر المعيشية والصناعات فيما يتعلق بكفاءة استخدام المياه وتوفيرها.

٥٠ - ويتم رصد البيانات وتوفير المعلومات للجمهور العام بدرجة جيدة نسبيا، وإن كان من الواجب تحسينها، ولا سيما في بلدان شرق أوروبا والقوقاز ووسط آسيا وبلدان وسط أوروبا.

٥١ - وقد شرعت اللجنة الاقتصادية لأوروبا في إجراء دراسات للتقدم المحرز في بلدان شرق أوروبا والقوقاز ووسط آسيا وبلدان وسط أوروبا نحو بلوغ هدف تحقيق الإدارة

المتكاملة للموارد المائية وخطط كفاءة المياه بحلول عام ٢٠٠٥، وللتكاليف التي تتحملها هذه البلدان في تحقيق الأهداف المتعلقة بمياه الشرب والصرف الصحي؛ ومن المقرر أن تكتمل هذه الدراسات في الشهر القادم، وسيتم عرضها على اللجنة في دورتها الثانية عشرة.

المعوقات والتحديات

٥٢ - إن توفير وصيانة وتحديث البنية الأساسية اللازمة لتنقية مياه الشرب المأمونة وتوفيرها، بما يتماشى مع أحكام منظمة الصحة العالمية والاتحاد الأوروبي واللجنة الاقتصادية لأوروبا، سيفرض ضغوطاً شديدة على القدرات المؤسسية وإمكانيات التمويل، بل وسيلزم توفر قدر أكبر من الاستثمارات المكلفة للتخلص من المياه المستهلكة ومعالجتها.

٥٣ - وضعف تفهم الروابط الاجتماعية والاقتصادية يؤدي إلى تدني عملية وضع الأولويات السياسية على المستوى المركزي، وهو ما يزداد تفاقمًا نتيجة لضعف تمويل السلطات المحلية ذات الصلاحيات المالية المحدودة. ويمكن أن يؤدي التوسع المتشدد إلى استعادة التكلفة إلى التأثير على قدرة أكثر الفئات ضعفًا على الحصول على الخدمات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ارتفاع مخاطر الاستثمار يمكن أن يؤدي إلى انسحاب القطاع الخاص من الاستثمار في هذا المجال.

٥٤ - كما أن عدم كفاية القدرات المؤسسية والتنظيمية وقدرات الإنفاذ يؤدي إلى عرقلة توصيل الخدمات وإدارة الموارد المائية بصورة عادلة تكفل كفاءة استغلال الموارد، مما يؤدي إلى الإفراط في استغلال الموارد وتلوثها. كما أن ضعف المشاركة المحلية ومشاركة أصحاب المصلحة يعني أن من الممكن تجاهل الاحتياجات والمعارف والمشكلات الأساسية.

٥٥ - ويمكن أن يؤدي ضعف إدارة الاحتياجات القطاعية المتضاربة - الصناعة، والزراعة، والسكان بوجه عام - إلى اختلال توزيع الموارد بين المستعملين المختلفين، في حين أن ضعف الترتيبات العابرة للحدود يمكن أن يحول دون إدارة الآثار العابرة للحدود على نحو سليم.

٥٦ - ويضر الافتقار إلى البيانات ذات المعنى بعملية صنع القرار المستنيرة. وتندر المعلومات بصفة خاصة بشأن المياه الجوفية. ويسهم تدني الوعي الفردي في هدر المياه المستعملة، وضعف مستويات النظافة العامة، وتفشي المشكلات الصحية.

الممارسات الجيدة

٥٧ - إن وضع وتنفيذ خطط الإدارة المتكاملة لموارد المياه، التي يمكن أن تتضمن أهدافاً وغايات وطنية ومحلية، يُعد أمراً لازماً لبلوغ الأهداف الأطول أجلاً فيما يتعلق بالمياه والصرف الصحي.

٥٨ - وهناك حاجة إلى أن تراعى في تلك الخطط الاحتياجات القطاعية المختلفة؛ والعلاقات بين القطاعات الحضرية وشبه الحضرية والريفية؛ وأهمية حماية وإدارة النظم البيئية المتصلة بالمياه، التي تحتجز المياه وتقوم بتصفيتهما وخزنها وإطلاقها؛ وأن تراعى بشكل متزايد إدارة السهول الفيضانية، بما في ذلك وضع نماذج آثار تغير المناخ. وقد أثبتت نظم إدارة المياه والصرف الصحي فعاليتها.

٥٩ - وأفضل إدارة لموارد المياه هي التي تتم وفقا للحدود المائية، وليس الإدارية. وهذا النهج، المعروف باسم نهج "أحواض الأنهار"، يتطلب وجود هيئات مشتركة فعالة في حالة المياه العابرة للحدود، على أن يكمل ذلك التصديق على الاتفاقية المتعلقة بحماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية (اتفاقية المياه) وبروتوكولها المتعلق بالماء والصحة.

٦٠ - وأطر التعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي بشأن المياه والصرف الصحي، مثل مجلس المنطقة القطبية الشمالية، وجدول أعمال القرن ٢١ لمنطقة بحر البلطيق، والتوجيهات الإطارية للاتحاد الأوروبي بشأن المياه، أو المبادرة الأخيرة بشأن "البيئة والمياه والأمن في وسط آسيا"، هي أطر تتسم بالأهمية في معالجة المسائل المشتركة، ومواءمة المعايير والرصد، حسب الاقتضاء.

٦١ - وبالإضافة إلى سلامة التخطيط والتعاون مع البلدان المجاورة، يمكن للحكومات القيام بما يلي: تحديث المعايير الصحية والأطر القانونية والتنظيمية وإنفاذها بصورة فعالة، مع توفير عوامل مثبطة وتوقيع غرامات في حالات المخالفات والتصريف غير المشروع في المجاري المائية؛ وتحسين المشاركة العامة في التخطيط وصنع القرار، بما في ذلك تكوين جماعات للمستعملين؛ وإجراء إصلاحات في السياسات تراعي الفقراء وتأخذ في اعتبارها الفروق بين الجنسين؛ وتحسين الرصد وجمع البيانات عن نوعية المياه؛ وإيجاد مصادر مائية جديدة، وتحسين المصادر المستهلكة من خلال الإدارة المتكاملة للموارد المائية.

٦٢ - ويمكن أن تؤدي لا مركزية بعض المسؤوليات وعمليات صنع القرار إلى المستوى المحلي، وهيئة الأوضاع لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار، إلى تحسين توصيل الخدمات وإدارة الموارد، على أن يكمل ذلك تعزيز آليات الإدارة المحلية وإدارة الشركات.

٦٣ - كما أن التدريب وتوفير المعلومات يؤديان إلى تحسين القدرة المؤسسية على كل المستويات، على الصعيدين الإقليمي والعالمي على حد سواء، من خلال توفير التمويل وبناء القدرات القائمة على الطلب، والتعاون في مجالات المعرفة والإدارة والتكنولوجيا، بما في ذلك من خلال بناء الشراكات مع أصحاب المصلحة المتعددين.

٦٤ - ويمكن سد الفجوة التمويلية من خلال ما يلي: تنفيذ مبادئ تحميل مسؤولية التلوث للمتسببين فيه وللمستعملين ("الملوث يدفع" و"المستعمل يدفع")، مع إيلاء اهتمام خاص لأكثر أفراد المجتمع ضعفاً؛ وإلغاء الإعانات غير السليمة؛ وتوفير ضمانات قروض وإنشاء صناديق ائتمانية دوارة لتحسين البنية الأساسية؛ ووضع مخططات تعويضية للخدمات البيئية المرتبطة بالمياه؛ وإيلاء الأولوية للمياه والصرف الصحي في استراتيجيات التنمية والحد من الفقر؛ وإشراك القطاع الخاص والمؤسسات الدولية وغيرها من الشركاء الدوليين، بما في ذلك من خلال بناء الشراكات، مع الحرص على مشاركة أصحاب المصلحة ومساءلتهم، وفقاً لقواعد ومسؤوليات واضحة. ويمكن أن تكون هذه الشراكات بين هيئات القطاع العام أو بين القطاع العام والقطاع الخاص، بحيث تغطي كلا من توصيل الخدمات وإدارة الموارد.

٦٥ - كما أن رفع مستوى الوعي بالسلوك الصحي العام والمخاطر الصحية المحتملة يشجع الأسر المعيشية على الاستثمار في تحسين وسائل الصرف الصحي وإمدادات المياه.

٦٦ - وفي مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، بدأ الاتحاد الأوروبي مع بلدان شرق أوروبا والقوقاز ووسط آسيا وبلدان وسط أوروبا شراكة لتنفيذ الأهداف المتوخى بلوغها بحلول عام ٢٠٠٥ بشأن الإدارة المتكاملة للموارد المائية والخطط المتعلقة بكفاءة المياه. واعتمدت هذه الشراكة في كييف، في المؤتمر الوزاري الخامس المعقود تحت عنوان "البيئة من أجل أوروبا".

٦٧ - ويمكن السعي وراء زيادة استدامة استهلاك وإنتاج المياه من خلال مجموعة متنوعة من الأدوات التنظيمية والاقتصادية والطوعية.

جيم - الروابط المتبادلة والقضايا المشتركة والسياق العالمي

٦٨ - سلط المنتدى الضوء على الروابط المتبادلة الهامة بين القطاعات المواضيعية الثلاثة، بما في ذلك المعوقات المشتركة، والممارسات الجيدة التي يمكن أن تساعد في إحراز تقدم نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف المحددة في خطة تنفيذ جوهانسبرغ. وتعاني المنطقة من مشكلات خاصة بها، منها على سبيل المثال مشكلة تحقيق الأهداف المتعلقة بالمياه والصرف الصحي في بلدان شرق أوروبا والقوقاز ووسط آسيا وبلدان وسط أوروبا، غير أنه يتعين عليها أيضاً أن تعمل بصورة وثيقة مع الشركاء من البلدان النامية لمعالجة المصاعب الأكثر شدة التي قد تواجهها.

٦٩ - وتوفير مياه الشرب ومرافق الصرف الصحي يتطلب نهجاً متعددة القطاعات ومشاركة بين التخصصات، تأخذ في حسابها الروابط المشتركة بين هذين القطاعين وغيرهما

من القطاعات. فانهدام إمكانيات الحصول على مياه الشرب ومرافق الصرف الصحي، وعدم كفاية المأوى، والأمراض المعدية والمنقولة عن طريق الماء، يجب أن تُعالج بطريقة متكاملة، يساندها في ذلك رفع مستوى الوعي والدعم الأوسع نطاقا على المستويات الإقليمية والوطنية والدولية. ويجب الاهتمام بدرجة أكبر بالأسباب البيئية للمشكلات الصحية البشرية من هذا النوع.

٧٠ - وثمة روابط واضحة بين المياه، والصرف الصحي، والمستوطنات البشرية، والمساواة بين الجنسين، وهي الأهداف المحددة في خطة تنفيذ جوهانسبرغ والأهداف الإنمائية للألفية. والمياه عنصر محوري في بلوغ أهداف من قبيل الأمن الغذائي، كما تشترك مع الصرف الصحي في بلوغ بعض الأهداف الصحية، فضلا عن حماية الموارد الطبيعية. والمياه والصرف الصحي، والبنية الأساسية مثل الإسكان والنقل والطاقة، تدعم توصيل الخدمات الصحية والتعليمية. والإدارة الأفضل للموارد المائية، وتوفير فرص الحصول على السكن، والوصول إلى المياه الصالحة للشرب ومرافق الصرف الصحي الأساسية، مع تشجيع الحفاظ على الصحة العامة، هي من المساهمات الرئيسية في الحد من الفقر.

٧١ - ويتمثل أبرز المعوقات التي تحول دون بلوغ الأهداف المتفق عليها في عدم كفاية التمويل وضعف أساليب الإدارة. وإذا ما أريد إحراز تقدم حقيقي، يجب على بلدان اللجنة الاقتصادية لأوروبا وغيرها من المناطق أن تحترم الالتزامات التي قطعتها على أنفسها في إعلان الألفية، وفي إعلان مونتيري بشأن تمويل التنمية، وفي خطة تنفيذ جوهانسبرغ، وفي إعلان الدوحة الوزاري لمنظمة التجارة العالمية.

٧٢ - كما أن زيادة حجم وفعالية المساعدة الإنمائية الرسمية أمر أساسي، على الأقل لأن هذا التمويل يمكن من بناء القدرة على الحكم الرشيد والإدارة الفعالة للموارد. غير أن توفير فرص الوصول إلى المياه، والصرف الصحي، والطاقة، والمأوى يحتاج أيضا إلى استثمارات خاصة. ويُعد اجتذاب موارد مالية جديدة وإضافية عنصرا بالغ الأهمية. ويعني ذلك تعبئة رؤوس الأموال المحلية من داخل البلدان، فضلا عن اجتذاب استثمارات القطاع الخاص من الأسواق العالمية من خلال آليات مبتكرة مثل الصناديق الدوارة، ومرفق التمويل الدولي المقترح إنشاؤه، وبناء الشراكات بين القطاعين العام والخاص. ويجب إكمال التمويل بوسائل أخرى للتنفيذ، من بينها بناء القدرات من خلال التعاون في مجالي التكنولوجيا والمعرفة.

٧٣ - ويتمثل أحد الأهداف التي تستحق الاهتمام في الدورة الثانية عشرة للجنة في اعتماد جميع البلدان لاستراتيجيات للتنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٠٥. وتوفر هذه الاستراتيجيات نهجا شاملا في التعامل مع الروابط المتبادلة فيما بين كثير من المواضيع والقضايا المشتركة،

كما أنها تزيد من التماسك بين القرارات المتخذة والإجراءات المضطلع بها في هذه المجالات. ومن الضروري أن تتاح لجميع أصحاب المصلحة الفرصة للمشاركة في إعداد هذه الاستراتيجيات.

٧٤ - وبالنسبة للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة الانتقال والبلدان النامية، يمكن صياغة هذه الاستراتيجيات كاستراتيجيات للحد من الفقر، تدمج داخلها الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة. ومن المهم أن يتصدى الحوار المتعلق بالاستراتيجيات القطرية للحد من الفقر للأهداف المتصلة بالمياه، والصرف الصحي، والمستوطنات البشرية، فضلا عن قضايا من قبيل المساواة بين الجنسين، وحقوق العمل والعمال، للمساعدة في تحقيق الأهداف المعنية مع كفالة دوام المكاسب الإنمائية في الوقت نفسه.

٧٥ - ومعظم البلدان في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا قد اعتمدت بالفعل استراتيجيات شاملة للتنمية المستدامة، أو بسبيلها لأن تفعل ذلك. ويلزم وجود آليات للاستعراض والإبلاغ على أعلى مستوى سياسي، فضلا عن استخدام الأهداف والمؤشرات الوطنية، لكفالة نجاح هذه الاستراتيجيات. كما اعتمدت استراتيجيات على الصعيد دون الإقليمي، بين الاتحاد الأوروبي وبلدان الشمال الأوروبي على سبيل المثال.

٧٦ - وتُعد حماية قاعدة الموارد الطبيعية قضية أساسية مشتركة. وعند وضع الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة وغيرها من الاستراتيجيات المتصلة بالبيئة، يجب تبني نهج النظم الإيكولوجية في إدارة المياه، والصرف الصحي، والمستوطنات البشرية. فحماية النظم الإيكولوجية أمر أساسي للأمن المائي وسبل الحياة البشرية. وستجري معالجة الجوانب البيئية في المنتدى البيئي الوزاري العالمي الذي سيعقده برنامج الأمم المتحدة للبيئة في جيحو، جمهورية كوريا، في الفترة من ٢٩ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤.

٧٧ - وتتطلب استدامة الاستهلاك والإنتاج وجود طائفة من الأدوات التنظيمية التي تعتمد على السوق، ليس فقط على المستوى المحلي، وإنما أيضا على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. ومن الأهمية تطبيق منظور دورة الحياة على عمليات الإنتاج الآخذة في التغير، والحرص في الوقت نفسه على تمكين المستهلكين من الخيارات المستنيرة والأخلاقية. وينبغي على دول اللجنة الاقتصادية لأوروبا الاضطلاع بدور قيادي في الحفاظ على زخم عملية مراكش فيما يتعلق بهذا الموضوع.

٧٨ - ويجب معالجة قضايا من قبيل كفاءة استخدام جميع الموارد وزيادة معدلات استعادة التكلفة، مع الحرص في الوقت نفسه على وصول الفقراء إلى الخدمات الأساسية. ولا بد من الاستفادة من السلطات المحلية المسؤولة عن إدارة الخدمات على المستوى المحلي كمصدر

للموارد، ولا بد من توفير فرص الحصول على القروض على المستوى المحلي. ويجب إيلاء الأولوية لبناء القدرات المحلية في مجالات الحكم الرشيد، وبناء الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتوفير القروض. وسيكون من المفيد لدورات الاستعراض التي تعقدها لجنة التنمية المستدامة أن تكون هناك تحليلات للتفاوتات الإقليمية في احتياجات بناء القدرات في المجالات التي تشملها المناقشة.

٧٩ - وليس ثمة نموذج وحيد للحكم الرشيد، غير أن عناصره الأساسية هي الشفافية، والمساءلة، ووضوح المسؤوليات المؤسسية، ومشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني، وإجراء التقييمات البيئية والاجتماعية، وتوفير فرص وصول الفقراء إلى الخدمات. كما أن توفر قدر ملائم من المسؤولية والمساءلة الاجتماعية والبيئية للشركات عنصر أساسي للتنمية المستدامة.

٨٠ - كما أن بناء الشراكات مع أصحاب المصلحة المتعددين، التي تضم دوائر الأعمال التجارية والمجتمع المدني، يمكن أن يلعب دوراً جوهرياً في تعزيز التنمية المستدامة، فضلاً عن أن تلك الشراكات تمثل عنصراً رئيسياً في الأنشطة التي يضطلع بها المجتمع الدولي الأوسع. وفي هذا الصدد، نرحب بتنظيم حكومة إيطاليا للمنتدى الدولي للشراكات من أجل التنمية المستدامة (آذار/مارس ٢٠٠٤).

٨١ - ويمكن أن يسهم التعليم إسهاماً لا يستهان به في التنمية المستدامة، ولا سيما فيما يتعلق بالقضاء على الفقر وخلق أنماط استهلاك أكثر استدامة. وينبغي إيلاء قدر كبير من الاهتمام لذلك في الدورة الثانية عشرة للجنة التنمية المستدامة، بغية تسليط الضوء على نماذج من قبيل الاستراتيجية الشاملة لمنطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا فيما يتعلق بهذه المسألة.

٨٢ - وثمة بعد هام يتعلق بالمساواة بين الجنسين في قضايا المياه، والصرف الصحي، والمستوطنات البشرية، وهو ما يجب أن تهتم به لجنة التنمية المستدامة. إذ يجب إجراء تحليل لأوضاع المساواة بين الجنسين لتحديد كيفية اختلاف تأثير الرجال والنساء بتلك القضايا، بحيث يمكن التصدي لذلك في عملية التنفيذ.

٨٣ - وتُعد البيانات والمعلومات الموثوق بها عنصراً بالغ الأهمية في تمكين صناع القرار من اتخاذ قرارات مستنيرة. فالبيانات الواردة من شبكات مراقبة نوعية المياه وكمياتها يجب أن تُترجم إلى معلومات وثيقة الصلة بسياسات إدارة المياه. وسجلات العقارات والأراضي هي من العناصر الهامة لإقامة سوق عقارية تعمل بصورة سليمة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الجمع بين استخدام سجلات العقارات ونظم المعلومات الجغرافية يثبت فائدته بصورة متزايدة في المناطق التي تكثر بها الكوارث. ولكفالة أهمية المعلومات بالنسبة للسياسات، يجب بذل مزيد من الجهد لتطوير وتطبيق مجموعة شاملة من مؤشرات التنمية المستدامة.